

شرح الدرر البهية 2-

قال المؤلف - رحمه الله - : " باب " .

الباب :

لغة : هو الطريق إلى الشيء والموصل إليه ، وباب المسجد وباب الدار : ما يدخل منه إليه .
وفي الاصطلاح : اسم لجملة مختصة من الكتاب ، ويكون بين مسائل الباب ارتباط أخفى من ارتباطها بمسائل الطهارة .
وهذا الباب الذي سيبدأ به المؤلف ؛ هو باب حكم المياه .

قال - رحمه الله - : " هذا الباب قد اشتمل على مسائل " .

المسائل: جمع مسألة من السؤال ، وهي المطلوب الذي يحتاج إثباته إلى برهان ودليل .

قال - رحمه الله : - " الأولى "

أي المسألة الأولى من مسائل هذا الباب .

قال : " الماء طاهر مطهر " .

المراد بالماء هنا الماء المطلق ، والماء المطلق: هو ما كفى في تعريفه اسم الماء ، أي الذي لم يضاف إلى شيء، فلم تقل ماء ورد مثلاً ، فهذا يسمى ماء مطلقاً من غير إضافة شيء آخر إليه ؛ كالماء النازل من السماء أو النابع من الأرض ، أو مياه الأنهار والبحار .

والماء طاهر: أي ليس بنجس .

ومطهر: أي مجزئ في الطهارة الشرعية من رفع حدث وإزالة نجس وغيرهما كالأغسال المندوبة ، فلك أن تتطهر به وتتوضأ به ، كما قال عليه السلام للمرأة حين سألته عن ثوبها الذي أصابه دم حيض ؛ قال : " واقرصيه بالماء " أي نظفيه بالماء .
وكقوله للصحابة : " أهرقوا عليه ذنوباً من ماء " حين بال الأعرابي في المسجد .

وأصل ذلك قول تبارك وتعالى { وأنزلنا من السماء ماء طهوراً } .

قال ثعلب - وهو أحد أئمة اللغة - : الطهور : هو الطاهر بنفسه المطهر لغيره ، وكذا قال الأزهري - رحمه الله - صاحب كتاب " تهذيب اللغة " .

وقال تعالى { وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به } ، وقال : { فلم تجدوا ماء فتيمموا } وقال صلى الله عليه وسلم : " الماء طهور لا ينجسه شيء " ، وقد جاءت أحاديث كثيرة أمر فيها النبي صلى الله عليه وسلم بتطهير النجاسات بالماء ، وستأتي معنا إن شاء الله .

ونقل ابن رشد الإجماع على أن الماء طاهر مطهر .

وقال المؤلف - رحمه الله - : " لا يخرج عن الوصفين " .

أي لا يخرج الماء عن كونه طاهراً في نفسه - وهذا الوصف الأول - ومطهراً لغير - وهذا الوصف الثاني - .

قال : " إلا ما غير ريحه أو لونه أو طعمه من النجاسات " .

أي أن الماء المطلق يبقى طاهراً مطهراً إلى أن تخلطه نجاسة فتغير رائحته أو لونه أو طعمه ؛ فعندئذ لا يبقى طاهراً ولا مطهراً ؛ بل يصير نجساً ، لا يجزئ في رفع الحدث وإزالة النجاسة ، وليس طاهراً أيضاً .

هذه المسألة الثانية من مسائل الباب .

فعندنا أصل وهو أن "الماء طاهر مطهر" ، وعرفنا دليل هذا الأصل ؛ وهو عموم الآيات والأحاديث التي تقدمت ، فلا يخرج الماء عن كونه طاهراً ومطهراً إلا بدليل .

وذكر المؤلف أن الماء لا يخرج عن كونه طاهراً ومطهراً إلا إن خالطته نجاسة غيرت أحد أوصافه الثلاثة ؛ لونه أو ريحه أو طعمه ، فيصير نجساً لا يطهر ؛ ودليل ذلك الإجماع .

قال ابن المنذر في كتابه " الإجماع " (ص 35) : وأجمعوا على أن الماء القليل والكثير إذا وقعت

فيه نجاسة فغير للماء طعمًا أو لونًا أو ريحًا أنه نجس مادام كذلك .
والأدلة الشرعية : الكتاب ، والسنة ، والإجماع ، وقد انعقد الإجماع على ذلك ، فالإجماع يخص عموم قول
النبي - صلى الله عليه وسلم :- " **الماء طهور لا ينجسه شيء** " ، ويخص عموم الأدلة التي دلت على
أن الماء طاهر مطهر .

وورد في ذلك حديث عند ابن ماجة وغيره أن النبي صلى الله عليه و سلم قال : " **إن الماء لا ينجسه
شيء إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه** " ولكنه حديث ضعيف ، قال النووي : " واتفقوا على
ضعفه " ، والضعيف منه الاستثناء ؛ أي قوله : " **إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه** " وأما قوله : " **الماء طهور لا ينجسه شيء** " فقد صح من حديث أبي سعيد الخدري كما تقدم .

ثم قال - رحمه الله : - " **وعن الثاني : ما أخرجه عن اسم الماء المطلق من المغيرات الطاهرة** " .

قوله " **عن الثاني** " أي عن الوصف الثاني ، وهو كونه مطهرًا ، فيريد أن الماء يبقى مطهرًا لغيره إلا إذا
خالطه شيء طاهر فأخرجه عن كونه ماء مطلقًا ؛ أي غير إطلاقه ، فأصبح له اسما آخر وهذه المسألة الثالثة

مثال ذلك : إذا أخذنا كأسًا من الماء ووضعنا فيه كيسًا من الشاي ؛ فإن الشاي طاهر نزل في الماء فغير
لون الكأس حتى تغيرت حقيقته ، فلم يعد ماء مطلقًا ، بل تغيرت حقيقته وصار شايًا ، فهذا طاهر ليس
بنجس ، ولكنه لا يطهر ، لأن الذي يطهر هو الماء المطلق ، فهو ما ثبت به الدليل ، وأما غيره من المائعات
؛ فلم يثبت فيه شيء فليست من المطهرات .

قال ابن المنذر : " **وأجمعوا على أنه لا يجوز الاغتسال ولا الوضوء بشيء من هذه الأشربة
سوى النبيذ** " أي أن النبيذ قد حصل خلاف في جواز الوضوء به ؛ والصحيح أنه لا يجزئ في ذلك لعدم
وجود الدليل الصحيح .

ولكن إذا كان التغير بطاهر تغيرًا يسيرًا ، فإن الماء في هذه الحالة يبقى طاهرًا مطهرًا ، فقد ثبت عن النبي
صلى الله عليه و سلم أنه **اعتسل في قصعة فيها أثر عجين** .
وكذلك الماء المتغير بما لا ينفك عنه غالبًا ؛ كالطحالب والتراب ، فإنه يبقى مطهرًا بالاتفاق .

ثم قال - رحمه الله - " **ولا فرق بين قليل أو كثير** " .

وهذه المسألة الرابعة ؛ أي أن الماء القليل والكثير له نفس الأحكام المتقدمة ، لا يختلف ، وفي هذا رد
لقول الذين فرقوا ؛ إذ إن الأدلة ليست معهم في ذلك كما سيأتي .

فقالوا في تفريقهم : إذا وقعت النجاسة في الماء القليل نجسته سواء غيرت أوصافه أم لا ، وأما في الماء
الكثير فلا تنجسه حتى تغير أحد أوصافه . ثم اختلفوا في ضابط التفريق بين القليل والكثير ، فقال بعضهم
بالتفريق ما بين القلتين وما دونهما .

قال المؤلف - رحمه الله : - " **وما فوق القلتين وما دونهما** " .

أي لا فرق بين الماء القليل الذي ضابطه أن يكون أقل من قلتين ، وما فوقهما
والتفريق بين ما فوق القلتين وما دونهما ؛ تحديد من بعض أهل العلم ، ومنهم
الشافعية ، فالبعض قد فرق بين القليل والكثير واختلفوا في الحد والضابط .
فالشافعية مثلًا وغيرهم فرقوا بالقتلين ، فقالوا : ما كان أكثر من قلتين ، إن سقطت فيه
النجاسة ، ولم تغير أحد أوصافه الثلاثة ، يبقى طاهرًا ، أما إذا كان دون القلتين ، فيصبح
نجسًا بمجرد أن تسقط النجاسة فيه ، واختلفوا في القلتين هاتين ، كم مقدارهما .
والقتان : مثنى قلة ، والقلة إناء للعرب كالجرة الكبيرة ، وقد اختلفوا في تقديرها

اختلافاً كثيراً

فبعضهم يقول: مائتي لتر. وبعضهم: مائتين وخمسين، وخمسة وسبعين، والبعض: ثلاثمائة، على خلاف شديد، فاختلّفوا في أصل قدر القلتين واضطربوا فيه اضطراباً كثيراً، والنبي - صلى الله عليه وسلم - لا يضع ضابطاً بمثل هذه المقادير التي يختلف فيها، ولا يعرف قدرها.

واعتمدوا في هذا على حديث " **إذا بلغ الماء قلتين لم ينجسه شيء** " ، لكن هذا الحديث في صحته خلاف، ونزاع بين أهل العلم، والصحيح هو ما رجّحه الإمام المزي، وشيخ الإسلام ابن تيمية - رحمهما الله - أنه حديث ضعيف فيه اضطراب، والأقرب إلى الصواب أن يكون موقوفاً على ابن عمر - رضي الله عنهما - أي من كلامه. والله أعلم .

وهذا أقوى ما يحتج به من فرق بين القليل والكثير . وكما ذكرنا ؛ فالراجح أنه لا فرق بين القليل والكثير .

ثم قال - رحمه الله - : " ومتحرك وساكن " .

والماء الساكن كماء المستنقعات ، والمتحرك كماء الأنهار أي لا فرق بين الماء المتحرك والساكن ، وهذه المسألة الخامسة من مسائل الباب . وقد ذهب بعض أهل العلم إلى عدم جواز التطهر أو التطهير بالماء الراكد ؛ واحتجوا بقول النبي صلى الله عليه وسلم : " **لا يغتسلن أحدكم في الماء الدائم وهو جنب** . "

والرد عليه في نفس الحديث ؛ فقد سأل السامعون أبا هريرة ؛ فقالوا : يا أبا هريرة كيف يفعل ؟ قال : **يتناوله تناولاً** .

فأجاز التطهر به ، و" **راوي الحديث أدري بمرويه** " ، ولو لم يكن مطهراً لما أجاز التناول منه .

وأجاب بعض أهل العلم الذين يقولون إن الماء الساكن مطهر ؛ بأن علة النهي عن الاغتسال فيه من الجنابة كونه يصير مستخبثاً بتوارد الاستعمال فيبطل نفعه ، فالنهي لسد الذريعة لا لشيء آخر ، ويدل على ذلك قول أبي هريرة السابق.

ثم قال المؤلف - رحمه الله - : " ومستعمل وغير مستعمل " .

هذه المسألة السادسة .

اختلف أهل العلم في الماء المستعمل لعبادة من العبادات ، هل يخرج بذلك عن كونه مطهراً ؟

فلو أنك **توضأت وجمعت الماء الساقط من وضوئك أو غسلك** ، فهل يجوز لك أن تتوضأ بهذا الماء أم لا ؟ وهو ما يسمى عند العلماء **بالماء المستعمل** .

اختلف أهل العلم في ذلك ؛ فالبعض قال: هو طاهر ومطهر . والبعض قال: هو نجس

أصلاً. والبعض قال: هو طاهر، لكنه غير مطهر. وكل احتج بأدلة؛ والصحيح أنه طاهر مطهر.

والدليل على أنه طاهر أن النبي صلى الله عليه و سلم **كان إذا توضأ كادوا**

يقتلون على وضوئه ، ولو كان نجساً لما قربوه .

وقد ثبت أنه عليه السلام **صب على جابر من وضوئه** ، وثبت أن أحد الصحابة

شرب من وضوء النبي صلى الله عليه و سلم ، وبوّب البخاري باباً في **استعمال**

فضل الوضوء ، وساق آثاراً في ذلك .

وأما كونه مطهراً؛ فإن الماء المستعمل ماء مطلق داخل في عموم الأدلة المتقدمة

التي تدل على أن الماء المطلق طاهر مطهر ولا يجوز إخراجه منها إلا بدليل صحيح؛

ولا يوجد .

وخلاصة هذا البحث :

أن **الماء المطلق طاهر مطهر** ، والماء إما أن يخالطه شيء طاهر أو شيء نجس

فإن **خالطه طاهر** فينظر إن أخرجه عن اسم الماء المطلق؛ فهو طاهر غير مطهر،

وإن لم يخرجه فهو طاهر مطهر .

ومخالطة الشيء الطاهر اليسير له لا تؤثر فيه كمخالطة أثر العجين في إناء للماء

الموضوع فيه ، فقد ثبت عن النبي - صلى الله عليه وسلم - **أنه توضأ من جفنة**

فيها أثر عجين.

وكذلك مخالطة ما لا يمكن الاحتراز منه غالباً كمخالطة الطحالب أو ورق الشجر، أو

التراب وغيرها من الأشياء التي تختلط بالماء .

وأما **الماء الذي خالطته نجاسة**؛ فإن غيّرت أحد أوصافه الثلاثة؛ فهو نجس لا

يصح التطهر ولا التطهير به .

وإن لم يتغير أحد أوصافه الثلاثة فهو طاهر مطهر ولا فرق بين القليل والكثير على

الصحيح .

ومن أقوى المذاهب الفقهية في باب المياه مذهب الإمام مالك ، حتى قال الغزالي

أحد أئمة المذهب الشافعي : وددت لو أن مذهب الشافعي في المياه كان كمذهب

مالك .

فإنه كان من أقوى المذاهب في المياه ، وكذلك البيوع.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطاهرين الطيبين.